في إطار منهجية وخطة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن

بابل تضيّف المؤتمر الأول للسيادة والديمقراطية بمشاركة وفود خمس محافظات

- رئيس المؤتمر: التوافق الوطني خيارنا المطلوب على طريق تحقيق التقدم والديمقراطية
- حماسة عالية للمشاركين في إبـــداء الرأي الصريح والجرأة في تشخيص الخلل
- بغداد والبصرة وإقليم كردستان ستشهد مؤتمرات مماثلة للسيادة والديمقراطية

بابل/علي المالكي

بدعوة من الهيئة الرئاسية للمجلس العراقي للسلم والتضامن عقد في محافظة بابل الأربعاء الماضي ٤/٢٨ المؤتمر الوطني الأول للسيادة والديمقراطية، تحت شعار "السيادة الكاملة أساس الديمقراطية"، وشارك في أعمال المؤتمر ممثلو الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في محافظات (كربلاء، النجف، بابل، الديوانية، الكوت، السماوة). بعد أن وجهت الدعوة لكل أطياف المجتمع في المحافظات المذكورة، وكات حضور المرأة ملحوظاً في أعمال المؤتمر خصوصاً من كربلاء والنجف.

وتم تضييف المؤتمر من قبل فرع المجلس العراقي للسلم والتضامن في بابل، إضافة لأصدقائهم الذين بذلوا جهداً استثنائياً في التهيئة لنجاحه وحضر جلساته السيد وليد عمران الجنابي محافظ بابل الذي رحب بالسادة رئيس وأعضاء المجلس العراقي للسلم والتضامن والوفود المشاركة في بقية المحافظات.

الجلسة الأولى

وبعد الكلمة الافتتاحية للمؤتمر التي ألقاها السيد حافظ مهدي رئيس اتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين في بابل باسم مجلس السلم والتضامن والوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الشهداء، ألقى الأستاذ فخري كريم رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن كلمة قال فيها: يسعدني أن أفتتح باكورة مؤتمرات السيادة والديمقراطية، حيث قررت هيئة رئاسة المجلس بعد سلسلة من الاجتماعات أن تكون الحلة مكان انعقاد المؤتمر الأول بهدف الوصول إلى توصيف للأوضاع الحالية والوصول إلى الاستنتاجات والتدابير المناسبة لاستنهاض القوى ولرفع مستوى استعداد الشرائح الاجتماعية لتجاوز الأزمة الحالية، والحيلولة دون تفاقمها)، وإن المجلس يرى عدداً من الأسباب التي تقف وراء هذه الأوضاع.

وأضاف أن الجانب الأمني كان وما زال هاجس لكل العراقيين، واليوم ونحن نواجه التعقيدات وتدهور وسائل الأوضاع، لا بد من العمل والسعي المشترك للبحث عن وسائل كفيلة بالخروج من الأزمة، إذ نحتاج إلى توحيد نشاط كل القوى وتعزيز سيادة الاتجاهات القادرة على النهوض بالبلاد على طريق الاستقرار واستحقاق السيادة في ٣٠ حزيران.

الخيار الديمقراطي

وأضاف السيد فخري كريم: (... وفي ظل الأوضاع الراهنة تولدت إشكاليات عديدة، إذ لا يمكن أن تكون السيادة منقوصة، ومع هذا فإن السيادة الناقصة يمكن أن تشكل مرحلة في الطريق إلى السيادة الكاملة فالمحتل سيخرج حتماً وفي هذا الاتجاه لم نجد خياراً، بعد أن أصبح واضحاً أن خيار الانتخابات هو الأنسب، فالانتخابات هي الشرط الأساس للديمقراطية وكان علينا أن نستطلع ونستبين الرأي العام ونفسح المجال لكل القوى للتعبير عن رأيها لعلها تساهم في الخروج من الأزمة، ولم نجد إلا هذا الخيار، خيار عقد مؤتمرات مناطقية بدلاً من عقد مؤتمر في كل محافظة إذ سيستغرق هذا وقتاً والوقت يجري مسرعاً، ووجدنا أنه من الأفضل أن نستثمر الإمكانيات المتاحة بعقد المؤتمرات المناطقية وبعد انتخاب المندوبين يصار إلى عقد مؤتمر وطني يضم أوسع القوى وبغض النظر عن الاتجاهات، وهذا هو المؤتمر الأول، ولا بد من الإشارة إلى أن الاتجاهات العامة تتركز في اختيار الصيغة الأمثل لنقل السلطة في المؤتمر المقرر (الموسع)، الآن هناك من يقترح توسيع مجلس الحكم وهناك من يريده هيئة تشريعية، وثمة من يقدم رؤى أخرى، وكلها تقود نحو الاتجاه الصحيح وهو كيفية الإفادة من الإمكانيات المتاحة).

المصالحة الوطنية

وتوقف رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن عند قضية التمييز والفرز العميق بين القوى فقال: (ولا بد لي أن أشير إلى أن أهم التقديرات التي توصلت لها هيئة رئاسة المجلس في توصيف الأوضاع الشائكة والمعقدة المتمثلة في الوسائل المستخدمة لإنهاء الأزمة وجوانبها وضرورة تعبئة القوى على أسس سليمة، وخصوصاً القوى المخلصة التي تسعى لهذا التوجه والمصالحة الوطنية يجب أن تكون ديمقراطية المحتوى فعلينا أن نسعى لإنهاء التصفيات الدموية في البلاد وتجنب إلغاء الآخر ومصادرته، وتسهيل التفاعل مع الآخر ما دام يتحرك على أرضية الديمقراطية، كما علينا أن نقوم بفرز عميق بين مختلف القوى التي ساهمت في إيصال الأوضاع إلى هذا الحال وأن نميز بين الأوساط الواسعة التي كانت جزءاً من النظام وأن نعيد بناء وتأهيل هذه القوى، وبين أولئك القتلة الذين كانوا أدوات النظام السابق ويسعون إلى إعادة عجلة الاستبداد والتصفيات تحت مختلف الشعارات).

رفض التدخل الخارجي

وأكد السيد رئيس المجلس على رفض التدخل الخارجي تحت أي شكل أو قناع بقوله: (وإذا تجاوزنا الاحتلال وإنهاءه بالوسائل السياسية وانتقلنا إلى قضية التدخل الخارجي فسنلحظ أن الدور الخارجي يتمثل بالعامل العربي الذي يسعى لتصفية الحسابات وتحويل العراق إلى ساحة لتلك التصفيات التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ونحن نرفض التدخل الخارجي وتحت أي شعارات، فيقظة أبناء شعبنا كفيلة بوضع حد لهذا التدخل وشعبنا بتياراته الأساسية الوطنية وبكل تجلياته قادرة على تجاوز الأزمة، وأعتقد أن الشعب وبكل قواه لا يحتاج إلى مشورة طرف خارجي أو وصاية جهة مهما كانت شعاراتها وبهذا فأمام الشعب العراقي مهمة مباشرة ودون تحقيقها يصبح من المستحيل استعادة السيادة في وقتها المحدد أو التسويف والتبريرات أو إنقاص ما هو ناقص أصلاً ولن نحصل على هذا الاستحقاق.

التوافق الوطني

وأشار الأستاذ فخري كريم في كلمته إلى مبدأ التوافق الوطني بين أبناء الشعب بكل أطيافهم. باعتباره الأساس الذي ينطلق الكل منه للتفكير دائماً بما يمثل القاسم المشترك بين الأطياف المتعددة للشعب، وقال: (في تقديري أن السعي للبحث عن مختلف أشكال التعبير وعن أي موقع، سيصب في الاتجاه الصحيح وبالنسبة لنا سيكون رافداً في إنجاح المؤتمر الأول وصولاً للمؤتمر العام الذي سيعقد قريباً، وقد يكون برعاية السيد الأخضر الإبراهيمي، فهذا المؤتمر والمؤتمرات اللاحقة لن تكون بديلاً لما يمكن أن يطرح أو يقترح من القوى الأخرى، لقد سعينا لأن يكون صوت هذه المؤتمرات المناطقية مسموعاً ويمثل الموقع المناسب لرسم واستبيان اتجاهات الرأي العام وبرأيي إن كل الخطوات على هذا الطريق لا بد أن تساعد في إعادة اصطفاف القوى على أساس التوافق الوطني وتأمين احتياجات الشعب العراقي على طريق التقدم والديمقراطية وأعتقد أن مستلزمات النهوض مجدداً متوفرة لكي يستعيد العراق مكانته وعافيته ولكي يعلو وعلينا أن لا ننتقص من قامتنا".

أربعة محاور رئيسة

ثم ألقى السيد محافظ بابل كلمة رحب فيها بضيوف الحلة الفيحاء وتبعه السادة رؤساء وفود المحافظات الذين أكدت كلماتهم على أهمية انعقاد مثل هذا المؤتمر من أجل التداول حول أفضل الصيغ والسبل الكفيلة بالخروج من الأزمة التي يمر بها بلدنا.

وأدار المؤتمر السيد فخري كريم شاكراً للمنظمات التي بعثت ببرقيات التهنئة للمجلس العراقي والسلم والتضامن على مبادرته لعقد المؤتمر والتي كانت تتلى في الفواصل بين كلمات رؤساء وفود المحافظات الست.

وتوزعت محاور المؤتمر على أربعة جوانب تتصل بالواقع العراقي الحالي، والتي انصبت الآراء والأفكار حولها وهي:

١- الأوضاع الراهنة في البلاد، وسبل مجابهة المخاطر المحدقة بها وتصفية جذور ومظاهر الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية.

٢- مستلزمات إنجاز استحقاق استعادة السيادة في ٣٠ حزيران والوسائل الكفيلة بتحقيقه وإنجازه بنجاح.

٣- الإطار السياسي المناسب لإدارة البلاد ما بعد ٣٠ حزيران ودور الأحزاب والقوى ومنظمات المجتمع المدني في تشكيله والخيارات المطروحة لتحقيق ذلك والصيغ المختلفة للحكومة الانتقالية المطلوبة.

٤- استحقاق الانتخابات والخطوات الضرورية لتأمين مستلزماته فنياً وسياسياً.

واستذكر رئيس اتحاد الإذاعيين والتلفزيونيين في بابل السيد حافظ مهدي شيئاً من تاريخ حركة السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب في العراق بقوله أن الحركة (تأسست في مطلع الخمسينيات وتحت عناوين مختلفة لتعبر عن طموحات شعبنا والمساهمة الفعالة في الأنشطة التضامنية والداعية للسلام والصداقة، وعلى الرغم من الصعوبات التي اعترضت مسيرتها ظلت حية وحرصت على علاقاتها بالعديد من المنظمات المماثلة، وكأنها تقول: انظروا فها هي الحركة تنهض مجدداً في هذا المؤتمر. ثم ذكر عدداً من أبناء الحلة الذين شاركوا في تأسيس هذه الحركة السلمية ومنهم المرحوم يوسف كركوش وعبد الكريم الماشطة ومحمد سعيد وعبد اللطيف محمد مطلب.

الجلسة الثانية

ثم عقدت جلسة العمل الثانية التي أشار فيها الأستاذ فخري كريم إلى أن الجلسة الأولى أشرت بنجاح الخطوة العامة وكان في أساس هذا النجاح البرقيات التي سمعناها وقال أن العراق لم يشهد الديمقراطية منذ ١٣ قرناً ويسعدني هذا التوافق الوطني بين الأحزاب والمنظمات ويمكن له أن يكون في ظرف تاريخي بديلاً مؤقت عن الديمقراطية لأنه يساعد على خلق بيئة مناسبة للديمقراطية. وإذا كنا نريد تجاوز دولة التصفيات فإننا نحتاج لإرساء مبدأ التوافق الوطني حيث تمثل الإرادة الوطنية العامة بكل عناصر الطيف لتكون أساساً للمؤتمرات القادمة وبهذا نلغي مصادرة الإرادة العراقية واستعادة السيادة بشكل غير منقوص.

وتميزت الجلسة الثانية بالعدد الكبير للمتحدثين من المحافظات المشاركة في المؤتمر وبعضهم كان يسأل، والبعض الآخر كان يقترح وآخرون طالبوا سلطة الاحتلال بالابتعاد عن مدينة النجف، فيما ركز آخرون على التحديد الدقيق لما هو مطلوب في المحاور الأربعة المثبتة في ورقة عمل المؤتمر، وتطابقت الآراء في إدانة اللجوء إلى العنف وطالبوا بالاحتكام إلى العقل والمنطق في فض النزاعات مع سلطات الاحتلال أي من خلال المفاوضات والحوار والوسائل السياسية، وأكد أحد أعضاء المؤتمر وهو من محافظة الكوت على أهمية العامل الاقتصادي معتبراً إياه أساس الأزمة بأوجهها المختلفة ودعا إلى ضرورة معالجة مشكلة البطالة، كما طالب أحد المشاركين بتسمية الشعب العراقي بالأمة العراقية والعودة إلى تسمية بلاد الرافدين، وعموماً شارك معظم الحاضرين بآراء ووجهات نظر عبرت عن تصوراتهم لما يرونه مناسباً لعراق حر موحد ديمقراطي متعدد.

وأكدت إحدى المشاركات على مشكلة حقوق المرأة وتهميش دورها في العراق الجديد وضرورة توسيع مشاركتها في الحياة السياسية.وطالب أحد أعضاء المؤتمر أبناء شعبنا بكل أطيافه بأن يتصرفوا بحكمة للنهوض بالمهمة ورسم مستقبل مشرق بالاعتماد على قوة العقل والمنطق بدلاً من التهور واللجوء إلى العنف.وقد اعترض أحد أعضاء المؤتمر على عودة البعثيين إلى تبوء وظائف في دوائر الدولة، واعتبر عودة هؤلاء عودة للفاشية والنازية الصدامية فعلق السيد رئيس المؤتمر على الاعتراض بقوله: (لا بد من التمييز والفرز بين البعثيين إذ ليس من المعقول معاقبة ٣ ملايين. وعلينا إرساء أسس حضارية لفرز الكفاءات والمواطنة، فالمصالحة لا تعني أن ننسى المقابر الجماعية للنظام السابق. وأكد ضرورة حل مشكلة البطالة وقال: (علينا، وأنا أخاطب كل التيارات، علينا جميعاً شحذ الوعي وإدراك الكيفية لمعالجة هذه الظاهرة) وأضاف: (إن هذا المؤتمر يستحق أن نسميه، أو ندعوه بمؤتمر التوافق الوطني أو مؤتمر الوحدة الوطنية)، ونبه رئيس المؤتمر إلى أن الآراء التي قدمت وإن كانت غنية إلا إنها لم تعالج المحاور التي طرحت للنقاش.

الإخلاص والجدية

وبرهن المشاركون في المؤتمر عن إخلاصهم وجديتهم لتحقيق الهدف النبيل الذي من أجله عقد المؤتمر الوطني الأول للسيادة والديمقراطية، إذ استمر المؤتمر طوال النهار ولم يتململ المشاركون والمشاركات من التحدث والنقاش، ومع اقتراب عقارب الساعة من الخامسة عصراً ولأن قائمة أسماء من كانوا يرغبون في الإدلاء بآرائهم لم تنته الأمر الذي أكد نجاح هذه التظاهرة السلمية.

تقييم خاص

ولتقييم المؤتمر تحدث د. حسين علوان حسين الناشط في مجال الديمقراطية في بابل وعضو مجلس المحافظة قائلاً: (هناك أغلبية صامتة، والخطاب السائد هو خطاب أحادي الجانب في أغلبيته بسبب توجهات اقصاء الآخر والإدعاء بتمثيل الأغلبية، وقد وفر هذا المؤتمر فرصة للأصوات المغيبة، والمثقفين والناس الطيبين للتعبير عن آرائهم بكل حرية وإسماع صوتهم للقوى السياسية التي نتمنى أن تسمع همومهم فالذي حصل أن هناك حرية للجميع بالتحدث وهذا وضع صحي ونحن نحتاج إلى مثل هذا المناخ ونحن أحوج ما نكون إليه في هذا الظرف الصعب الذي يتطلب تكاتف الجميع والتوافق على مصلحة العراق قبل مصلحة الفئة التي ينتمي إليها الفرد سواء أكانت قومية أو طائفية.

خاتمة

واختتم رئيس المؤتمر أعمال المؤتمر بدعوة المشاركين إلى ضرورة إعداد آرائهم وإرسالها وانتخاب المندوبين للمؤتمر الوطني العام المرتقب، وشكر رئيس وأعضاء مجلس السلم والتضامن/ فرع بابل والسيد محافظ بابل وكل من شارك في نجاح المؤتمر، مذكراً بأن هذا المؤتمر هو باكورة مؤتمرات لاحقة ستعقد في بغداد وإقليم كردستان والبصرة وصولاً إلى المؤتمر العام.

من أجل أن تعمل وتوظف يجب أن تكون حزبياً!

شبابنا تفاءلوا بسقوط نظام صدام.. لكن فرحتهم سرقت

بغداد/ طارق الجبوري

الشباب عنوان المستقبل والأمل والتقدم لكل شعب، فهم الشريحة الأكثر نشاطاً وبهم تعمر الأوطان وتبنى، ومنهم تشرق شمس الغد الجديد لكل مجتمع.. اليوم وبعد عام من سقوط النظام السابق، كيف يفكر الشباب في بلدنا؟ ما طموحاتهم؟ وكيف ينظرون إلى المستقبل؟ وهل هنالك من سياسة تحتوي طاقاتهم وتنظمها؟!

متى يستقر البلد؟

(المدى) وإيماناً منها بدور الشباب في بناء العراق الجديد قامت بجولة التقت خلالها مجموعة منهم:

*أحمد اللهيبي طالب من كلية الآداب جامعة بغداد قال: برغم صعوبة الظروف الذي تمر بها بلادنا وحالة عدم الاستقرار، فإن ملاذنا يبقى العراق ولكن بصراحة يحز في نفوسنا نحن الشباب عدم وجود توجه حقيقي للبناء فما زالت الاغتيالات سمة مدننا في الشمال والجنوب والوسط ولا ندري لماذا لا تصفو النفوس ويجلس الجميع تلفهم راية حب العراق، ألا ينظرون إلى أن المصانع والدوائر ما زالت مدمرة ولا تعمل، وكثيرة هي القضايا التي تجعلنا نعيش بقلق وحسرة على الصعيد العام، أما على صعيد وضعنا في الكلية فهل تعلم إن عدداً من الطلبة قد اضطروا لترك مقاعد الدراسة في الدراسات المسائية بسبب رفض الكلية تسقيط الأجور البالغة مائة ألف دينار علماً أنها في السابق كانت (٧٥) ألف دينار وتدفع على قسطين.. إن أغلبيتنا من عوائل متوسطة أو محدودة الدخل واضطررنا للجوء للدراسة المسائية ولكن نحتاج إلى رعاية وتعامل بشفافية مع مشاكلنا كما يقولون..البحث عن الهوية الشابان محمود عبد الله ومدحت جعفر يقولان إذا تريدون الصراحة فنحن نعيش ضياعا نبحث عن هويتنا التي فقدناها نتيجة لما حصل فما الذي تحقق وما الذي قدمه مجلس الحكم غير قانون إدارة الدولة المؤقت أو الدستور المؤقت الذي (ونحن على درجة معينة من الوعي) لا نفهم الكثير من نصوصه وفقراته بل لا نعرفها فتصور حالتنا في ظل هذه الصورة.. أما عن الوظائف وهي هدف مشروع لكل مواطن فلا نعقد الآمال كثيراً على المستقبل في ظل التوجهات الجديدة حتى للحكومة التي ستشكل مستقبلاً ونشعر إننا سنعيش في ضياع تام فلا ننعم بمميزات أمريكا ودول أوروبا الأخرى ولا نحن مستفيدون من ثروتنا التي بددت في السابق ويبدو إنها تبدد الآن..

ويقول شباب فرشوا بسطياتهم على قارعة الأرصفة والشوارع في منطقة الكاظمية.. كنا متفائلين جداً عند حدوث التغيير وسقوط النظام السابق وتأملنا كثيراً أن ننعم بالأمان والراحة وفرص العيش الكريم ولكن ومع الأسف فلا أمان ولا عمل حيث إن العمل والوظائف من فرصة المنسوبين لهذا الحزب أو ذاك أو لصلة القرابة فدلونا على فرص عيش لعوائلنا يرحمكم الله..

لا فرصة للمستقل

مجموعة أخرى من الشباب من بينهم (حسين محمد علي وعبد الأئمة طاهر وعقيل هادي) يقولون: أين مراكز الشباب وما الخطة لاحتواء طاقاتهم ومواهبهم وتوجيهها، فحتى الفرق الرياضية لكي تأخذ فرص الدعم ينبغي أن تدعم من هذه الجهة أو تلك أحزاباً أو قوى إسلامية.

أما الشباب (آمال علي وزينب كاظم وعبد الله داود وسليمان العبيدي) فيقولون: صحيح إن عدم الاستقرار قد يؤثر على سير عملية التطوير ولكن هل هنالك خطة فعلية لتطوير البلد بما فيها الجامعات فنحن متخلفون عن ركب الحضارة بكل شيء في حين إننا بلد الحضارات فالعديد محرومون من تطوير قابلياتهم العلمية بل لا يجيدون استخدام الكومبيوتر بسبب اللهاث المشروع حول لقمة العيش الصعبة وفرص العمل والوظائف الجيدة من حصة عدد محدود من الأحزاب ونعرف الكثير من زملائنا سنحت لهم فرص الوظيفة نتيجة حظوة عند هذه الشخصية أو تلك في هذا الحزب أو ذاك.

8 أيار.. انتخابات المجلس البلدي في مدينة السماوة

السماوه/عدنان سمير

تشهد محافظة المثنى عملية التصويت لانتخابات المجلس البلدي في قضاء السماوة وهي التجربه الاولى منذ سقوط النظام السابق. إذ ان المجلس البلدي الحالي معين من قبل سلطة التحالف في المحافظة.

ويشارك في الانتخابات الأولية ٨٢٩ شخصاً من ٣١حياً سكنياً ضمن ٧ قطاعات وتستمر لمدة سبعة ايام لانتخاب مجلس النخبة البالغ عددهم ١٥٥ منتخباً ومن خلال هؤلاء يتم انتخاب ١٣ عضواً للمجلس البلدي المزمع تشكيله.

وصدر بيان من لجنة الانتخابات لمدينة السماوة مؤلفة من متطوعين لديهم الثقافة والاحترام من اهالي المدينة.

وان دور اللجنة هو تنظيمي لتسهيل اجراء العملية الانتخابية ولا يجوز المشاركة للجنة البالغ عددها عشرة اشخاص بالانتخابات وافاد السيد قصي عزيز عضو اللجنة التنظيمية ان عمل اللجنة بدأ منذ ثلاثة اشهر بالتنسيق مع سلطة التحالف وقد بذلت جهود استثنائية من قبل وجهاء المدينة وبرلمان السماوة الشعبي المستقل لتنظيم وترتيب عملية الانتخابات التي تبدأ من الاحياء السكنية في مركز السماوة والقرى والارياف المحاذية للمدينة.

فيما قال السيد جيم سوريانو ممثل السفير بريمر في المثنى لـ (المدى) ان يوم الثامن من ايار اليوم النهائي لانتخاب اعضاء المجلس البلدي في السماوة الذي سعى ابناء السماوه الى تشكيله وهو انتخاب المجالس البلدية في النواحي وقضاء الخضر في حين تجري انتخابات اخرى في قضاء الرميثة متزامنة مع انتخابات المجلس البلدي للسماوة.

واشار الى ان هناك لجنة للاستفسار حول اماكن صناديق الاقتراع التي وزعت على المدارس في الاحياء السكنية لتحديد خمسة اسماء لكل حي سكني.

وعلمت (المدى) ان رجال الدين وبعض الحركات السياسية وجهت نداءات من خلال وسائل الاعلام المحلية الموجودة في السماوة بضرورة ممارسة هذه التجربة وإنجاحها من اجل بناء عراق ديمقراطي واعتبار هذه التجربة هي الاولى نحو التقدم والتطور.

في حين قال السيد جبار عبد جاسم أحد المرشحين انني لم اعلم ان اللجنة رشحت اسمي ضمن المنطقة التي اقطن فيها وعلمت بذلك حين ذهبت الى المركز الانتخابي وهذا اثر على انخفاض عدد المقترعين ازائي بسبب عدم وجود الدعاية الانتخابية التي كان يجب ان اقوم بها قبل الانتخابات .هذا يشكل خللا في عمل اللجنة.

وقال الزميل سعد حسين ان بعض الاجراءات غير الصحيحة كانت سبباً في عدم الاختيار الصحيح حيث قام بعض المرشحين بنقل اقاربه وعشيرته لانتخابه في منطقتة الانتخابية والواجب يقضي ان يتبع اسلوب البطاقة التموينية لتحديد اماكن الانتخاب وصناديق الاقتراع.

المفتش العام في سلطة الإئتلاف يعلن أمام منظمات غير حكومية:

نحقق في عقود ومناقصات.. وستحاكم أسماء كبيرة لدورها في الفساد الإداري

بغداد/ حميد طارش

تتواصل الاجتماعات الدورية للمنظمات غير الحكومية لمناقشة العديد من المسائل التي تهم نشاطاتها الإنسانية في العراق.

وضيفت في اجتماعها الأخير الميجر (بوشارد) المفتش العام في سلطة الإئتلاف الذي قال إن إنشاء (خدمة الخط الساخن) لمكافحة الفساد الإداري ضرورة ملحة داخل الحكومة العراقية ولمختلف المستويات الوظيفية حتى يشمل أعضاء سلطة الإئتلاف موضحاً أن هذا العمل مشابه ومكمل لما تقوم به هيئة النزاهة العامة ومفتشيها في الوزارات وهذه الهيئة الأخيرة هي مستقلة وقرار تشكيلها نص على اختيار أفضل الأشخاص من حيث النزاهة والاستقامة لمناصبها.

لا أحد فوق القانون

وأضاف: أود أن أعلمكم بأن لا أحد فوق القانون والجميع يمكن مساءلتهم في حالة الفساد الإداري وبضمنهم رئيس الدولة وأعضاء هيئة النزاهة العامة، وهذه المسؤولية مسؤولية مكافحة الفساد الإداري، هي مسؤولية كل عراقي مخلص لوطنه ويريده أن يتطور ويتقدم إلى الأمام لكن عليكم توخي الدقة وجمع الأدلة عن الفساد حتى يمكن القضاء عليه واحذروا الإشاعات والدوافع الكيدية أي يمكن القول أن الشكوى ستكون بلا جدوى وعليكم أن تسألوا فيما بعد عن بقاء الشخص في منصبه برغم شكوى الفساد التي أقيمت ضده. ويمكن لجميع الأفراد الذين يتقدمون بشكاوى ضد المسؤولين في الدولة تجنب ذكر أسمائهم في حالة رغبتهم في ذلك لسبب ما.

ويمكنكم الاتصال بخدمة الخط الساخن لمكافحة الفساد الإداري عن طريق مركز المساعدات العراقية الموجود في قصر المؤتمرات وعن طريق الموظفة (زينا) وعلى الهاتف (١٧٠٣٤٦٨١٠٤٥) في واشنطن حيث تتم إحالتها إلينا بعد إنتهاء الاتصال.

ثم فسح المجال لممثلي المنظمات غير الحكومية بإبداء آرائهم وتساؤلاتهم حيث أشار (ممثل جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان) إلى ضرورة التوعية الإعلامية عن طريق الصحافة والإذاعة والتلفزيون لأهمية هذا الأمر المتعلق بالفساد الحكومي.

أما السيد (عباس السويدي) من المفوضية العامة للمنظمات غير الحكومية فقال أن سبب الفساد في الدوائر الحكومية ليس وليد اليوم وسببه البعثيون واليوم نتكلم باتجاهين متناقضين مكافحة الفساد الإداري وإعادة البعثيين لدوائر الدولة والذين هم سبب الفساد.

وتحدثت معلمة من محافظة الديوانية قائلة: نحن معلمات لا نتقاضى نفس الراتب وحدث هذا بسبب الفساد الإداري.

أما ممثل جمعية التضامن مع موظفي الدولة، فقال: لم يتغير شيء جاء موظفون وأعضاء لمجالس إدارية ساروا على نفس الخط السابق من الفساد والاختلاس والوعود الكاذبة وغيرها ولم يحدث شيء بصددهم وهنا أجاب الميجر (بوشارد) بأن هناك (٩٢) حالة تحقيق في مسائل العقود والمناقصات وستعلن قريباً (أسماء كبيرة) لها دور في هذا الفساد وستحاسب وتحاكم.

وتحدث رئيس جمعية مساعدة مكفوفي البصر على معاناتهم وهناك تلاميذ مهددين بترك مقاعد الدراسة لعدم الدعم لفاقدي البصر.